الوفاق

صحيفة إيران في العالم العربي
وصحيفة العالم العربي في إيران

«الوفاق» صحيفة يومية «سياسية، اقتصادية، اجتماعية»
تصدر عن وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا»
التنفيذ: مؤسسة ايران الثقافية والإعلامية
رئيس مجلس الإدارة: صادق حسين جابري انصاري
• مديرعام مؤسسة ايران الثقافية والإعلامية والمدير المسؤول: علي متقيان
رئيس تحرير المؤسسة: هادي خسروشاهين
• رئيس التحرير: مختار حداد
• العنوان: ايران - طهران - شارع خرمشهر - رقم ٢٠٨
• الهاتف: ٠٥ و ٨٨٧٥١٨٠٢ / ٩٨٢١+ • الفاكس: ٨٨٧٦١٨١٣ / ٩٨٢١+
• صندوق البريد: ٥٣٨٨ - ١٥٨٧٥ • الإشتراكات: ٨٨٧٤٨٨٠٠ / ٩٨٢١+
• تلفاكس الإعلانات: ٨٨٧٤٥٣٠٩ / ٩٨٢١+ • عنوان الوفاق على الإنترنت: www.al-vefagh.ir
• البريد الإلكتروني: al-vefagh@al-vefagh.ir • الطباعة: مؤسسة ايران الثقافية والإعلامية

الإمام علي(ع):
تَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ
تَبَيَّنَ أَقْدَارُكُمْ

صادرات بقيمة ٢/٨ مليار دولار للشركات القائمة على المعرفة

الأجهزة الطبية تتصدّر عائدات التكنولوجيا الإيرانية

الوفاق/ أعلن تورج أمرائي، معاون تطوير الشركات القائمة على المعرفة في معاونية العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد القائم على المعرفة التابعة لرئاسة الجمهورية، أن صادرات الشركات القائمة على المعرفة بلغت ٢/٨ مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٢٥، وهو ما يعكس تنامي دور الشركات التكنولوجية في تحقيق عائدات بالعملة الصعبة وتعزيز الصادرات غير النفطية للبلاد.

وجاء ذلك خلال الاجتماع التخصصي للشركات القائمة على المعرفة الرائدة في مجال الأجهزة الطبية، الذي عُقد في ١٧ مايو/أيار، بهدف بحث القضايا والتحديات المرتبطة بالتجارة الدولية للشركات الناشطة في هذا القطاع، بمشاركة مسؤولين وفاعلين في صناعة الأجهزة الطبية.

وأشارت المناقشات إلى أن قطاع الأجهزة الطبية يُعدّ من أكثر مجالات تصدير التكنولوجيا تقدماً في البلاد، إذ بات يلعب دوراً متنامياً في تعزيز حضور الشركات الإيرانية القائمة على المعرفة في الأسواق الدولية.

«تشديد العقوبات» أو «رفعها»: سيناريوهان أمام اقتصاد التكنولوجيا

من جانبه، أشار حسين روزبه، رئيس منظمة تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي، في هذا الاجتماع التخصصي، إلى الظروف الاقتصادية والدولية للبلاد، موضحاً أن العاملين في قطاع التكنولوجيا يواصلون أنشطتهم رغم القيود، مما يعكس الأمل والحيوية لدى الشركات القائمة على المعرفة.

وأضاف: أن الجهات الحكومية تقف جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص في ظل هذه الظروف، مؤكداً أن مهمة المنظمة هي تنمية تبادل التكنولوجيا مع الدول الأخرى، وأن هذا التبادل يجب ألا يكون أحادي الجانب، بل قائماً على التعاون والتفاعل.

وشدد روزبه على أن الهدف من عقد هذا الاجتماع هو التوصل إلى خلاصة مشتركة بمشاركة فاعلين في قطاع التكنولوجيا، وبحث سبل تطوير التعاون التكنولوجي. ووفقاً له، يمكن للمعاونية العلمية أن تلعب دوراً على المستويات العليا لحل بعض عوائق التصدير والتفاعلات الدولية.

وقال رئيس منظمة تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي: إنه يجب الأخذ في الاعتبار سيناريوهين للأشهر المقبلة؛ تشديد العقوبات أو رفعها، لأن كل ظرف من هذه الظروف يتطلب تخطيطاً مختلفاً لتنمية الأنشطة التكنولوجية والتصديرية.

وأضاف: أنه في كلا السيناريوهين، ستزداد أهمية التصدير بالنسبة للشركات القائمة على المعرفة، ويجب على هذه الشركات التخطيط للحفاظ على ميزتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وأشار روزبه إلى أهمية التقنيات الحديثة، قائلاً: الذكاء الاصطناعي هو أحد أهم التحولات التكنولوجية في العالم، والمعاونية العلمية مستعدة لمساعدة الشركات على الاستفادة من هذه الإمكانية.

ووفقاً له، فإن المنظمة على استعداد للتعاون مع الفاعلين في هذا المجال في قضايا مثل تشكيل الاتحادات، وتبادل التكنولوجيا، وتعزيز العلامات التجارية الوطنية، والتعاون مع الصناديق، بهدف بلورة حلول عملية لتنمية الأنشطة الدولية للشركات القائمة على المعرفة.

صادرات بقيمة ٢/٨ مليار دولار

وقال تورج أمرائي: إن قطاع الأجهزة الطبية يُعد من المجالات الرائدة بين الشركات القائمة على المعرفة، ويمتلك حصة ملحوظة من حيث عدد الشركات النشطة في التصدير.

وأشار أمرائي إلى التحديات التي تواجه هذه الشركات في التصدير، موضحاً أن صادرات الشركات القائمة على المعرفة كانت تواجه صعوبات حتى في الظروف العادية، وأن هذه التحديات أصبحت أكثر وضوحاً في المرحلة الراهنة. وأضاف: أن آراء الشركات وتجاربها في مسار التصدير تحظى بأهمية كبيرة، لافتاً إلى أنه خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥ تم تسجيل نحو ٢/٨ مليار دولار من الصادرات عبر الشركات القائمة على المعرفة، وهو رقم يظل لافتاً حتى من دون احتساب الشهرين الأخيرين من العام، إذ يُظهر نمواً مقارنة بالسنوات الماضية.

كما أشار إلى التحديات الخاصة التي تواجه قطاع الأجهزة الطبية، موضحاً أن من بينها تسجيل المنتجات في بلد المقصد، والحصول على الموافقات والشهادات والمعايير اللازمة، وهي من أبرز العوائق أمام الشركات العاملة في هذا المجال.

ووفقاً لمعاون تطوير الشركات القائمة على المعرفة، فقد جرى في هذا الإطار إدراج برامج لتوسيع التعاون مع بعض دول آسيا الوسطى في مجال الأجهزة الطبية، بهدف تهيئة الظروف لزيادة صادرات هذه المنتجات.

«منظمة التعاون الدولي» منصة لتطوير التفاعلات التكنولوجية

وفي استمرار هذا الاجتماع، قال مصطفى قانعي، أمين مقر تطوير العلوم والتقنيات الحيوية والخلايا الجذعية في معاونية العلوم، مشيراً إلى استحداث آليات جديدة لتوسيع التعاون الدولي: إنه تم في العام الماضي إبلاغ مصادقة تقضي بتأسيس «منظمة التعاون الدولي»، وذلك بهدف تحديد الإطار الناظم للتفاعلات التكنولوجية مع الدول الأخرى.

وأضاف قانعي: أن مسؤولية هذا الملف أُنيطت بـ«منظمة تنمية التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي»، من أجل تهيئة الأرضية اللازمة للتفاعلات التكنولوجية والتعاون الدولي للشركات القائمة على المعرفة. وأكد أهمية حضور الشركات القائمة على المعرفة في سلسلة القيمة العالمية، مضيفاً: أن المنافسة المباشرة تبدو صعبة في العديد من المجالات، إلا أن الانخراط في هذه السلسلة يمكن أن يوفّر فرصاً مناسبة لتطوير الأسواق الدولية أمام هذه الشركات.

التركيز على الحلول التشغيلية لتنمية صادرات الأجهزة الطبية

وفي سياق هذا الاجتماع، أشارت راضية كهنسال، خبيرة الشؤون الدولية في المعاونية العلمية، إلى مكانة صناعة الأجهزة الطبية في الاقتصاد العالمي، قائلة: تُعد هذه الصناعة من أسرع الأسواق نمواً في التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تصل قيمتها بحلول عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٦٠٠ - ٧٠٠ مليار دولار. وأضافت: أن الأجهزة الطبية ليست مجرد مجال علاجي، بل هي جزء من سلسلة الأمن الصحي الاستراتيجية واقتصاد المعرفة في الدول، وأن حضور الشركات الإيرانية في هذا السوق يمكن أن يؤدي إلى تعزيز مكانتها الدولية وزيادة عائداتها من العملة الأجنبية.

ولفتت كهنسال إلى تجربة الشركات الإيرانية في إدارة الظروف التجارية المعقدة، موضحة أنه على الرغم من القيود المفروضة في السنوات الماضية، تمكنت العديد من الشركات القائمة على المعرفة من الحفاظ على أسواقها التصديرية، بل وتوسيعها في بعض الحالات. وشددت على أن الهدف من عقد هذا الاجتماع هو التوصل إلى خلاصات عملية وقابلة للمتابعة لتسهيل تصدير الأجهزة الطبية، وذلك لتحديد العوائق القائمة وتذليل سبل تطوير التجارة الدولية للشركات القائمة على المعرفة. وبحسب هذه الخبيرة في الشؤون الدولية، فإن تنمية صادرات الشركات القائمة على المعرفة ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي جزء من الصمود التكنولوجي والاقتصادي للبلاد، وتعزيزها يمكن أن يزيد من حصة إيران في الأسواق العالمية للتكنولوجيا.

تنمية صادرات الشركات المعرفية ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي جزء من الصمود التكنولوجي والاقتصادي للبلاد، وتعزيزها يمكن أن يزيد من حصة إيران في الأسواق العالمية للتكنولوجيا

بداية الحوكمة الذكية في العلوم والتكنولوجيا

حسين افشين
نائب رئيس الجمهورية للشؤون العلمية والتكنولوجيا والاقتصاد القائم على المعرفة

الوفاق/ تواجه إيران اليوم، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد القائم على المعرفة، حتمية تاريخية وليست مجرد خيار عابر. لقد أثبتت التجربة الحافلة بالتقلبات خلال العقد الماضي بوضوح، أن مسار التنمية المستدامة لا يمر أبداً عبر بيع المواد الخام، أو الاقتصاد الريعي، أو القرارات الارتجالية؛ بل تتجذر حصراً في رأس المال البشري من النخب، والابتكار القائم على حل المشكلات، والتكنولوجيا الهادفة.

لم يعد السؤال اليوم هو ما إذا كانت العلوم والتكنولوجيا مهمة أم لا؛ بل السؤال الجوهري هو: كيف ينبغي توجيه هذه الطاقات لتتحول إلى محرك فعّال لمعالجة القضايا الوطنية الكبرى؟

ثمة ثلاثة نماذج رئيسية لصياغة سياسات العلوم والتكنولوجيا عالمياً؛ أولاً: نموذج «المنظومة الحرة»، حيث يحدد السوق والطلب مسار نمو الشركات الناشئة، وتكتفي الحكومة بدور الداعم للبنى التحتية. ثانياً: نموذج «الحوكمة المركزية»، حيث تفرض السلطة توجهاً من الأعلى إلى الأسفل لتحديد مجالات الابتكار. وثالثاً: «النموذج الهجين» الذي تتبعه الدول الأكثر نجاحاً -من الصين وكوريا الجنوبية إلى ألمانيا- وهو نموذج يوازن ببراعة بين حرية الابتكار والتوجيه الذكي لحل القضايا الاستراتيجية وخلق تقنيات سيادية.

لقد كشفت التجربة الملموسة للسنوات الماضية في إيران عن حقيقة لا يمكن إنكارها: فلا اقتصاد المعرفة الحكومي والمركّز بالكامل يمكنه أن يكون محركاً مستداماً، ولا التحرير الكامل المفتقر للتوجه الوطني قادر على حل الأزمات الاستراتيجية. لقد شهدنا نمو براعم منظومة الابتكار، وولادة الشركات القائمة على المعرفة، وبروز واحات العلوم؛ بيد أن هذا النمو ظلّ مشتتاً ويفتقر في جوانب عديدة إلى عمق الأثر. وهذا يعني أن هذه القدرات الهائلة يجب أن تتخطى مرحلة النمو الأولي لتنضج في مرحلة "التأثير الوطني".

ولهذا السبب تحديداً، تبنت «المعاونية العلمية والتكنولوجية والاقتصاد القائم على المعرفة التابعة لرئاسة الجمهورية» في الحكومة الرابعة عشرة، نموذجاً هجيناً وموطّناً؛ نموذجاً لا تكون فيه الحكومة مديراً مباشراً للتقنية ولا مراقباً سلبياً، بل "ميسّراً وقائداً".

في المستوى القاعدي لهذا النموذج، يتم الحفاظ بالكامل على حرية التنافس وريادة الأعمال لضمان النمو الطبيعي لمنظومة الابتكار. وتعمل الحكومة، عبر دعم البنى التحتية وتقليص البيروقراطية وتوفير التمويل الذكي، كداعم لكل مسار يختطه الإبداع. إن إنتاج الابتكار وتطوير المنتجات هي مهام تقع أصلاً على عاتق القطاع الخاص والجامعات.

أمّا في المستوى الأعلى، فتؤدي الحكومة دور «الموجّه الاستراتيجي»؛ حيث تُوجَّه المجالات التكنولوجية الناضجة نحو معالجة التحديات الكبرى مثل الطاقة، المياه، الغذاء، والصحة. وفي التقنيات الناشئة والاقتدارية -كالذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، التكنولوجيا الحيوية، والاقتصاد الرقمي- تدفع الحكومة الجامعات والشركات الواعدة نحو الريادة عبر تهيئة ظروف خاصة وتوفير التمويل المخاطر والتنظيم الذكي.

وفقاً لهذه الرؤية، تتحول حوكمة العلوم والتكنولوجيا إلى معادلة «رابح-رابح»؛ يتصدر فيها النخب المشهد، ويتنافس القطاع الخاص، وتوجه الحكومة المسارات، لتجني البلاد بأسرها ثمار الابتكار.

بيد أن هذا النموذج لن يكتمل دون إعادة تعريف مفهوم «النخبة»؛ ففي الرؤية الجديدة، لا يقتصر وصف "النخبة" على أصحاب الرتب العلمية الرفيعة أو ناشري المقالات الدولية فحسب، بل النخبة هو من يقدم حلاً عملياً، مستداماً، وذي جدوى اقتصادية لقضية حقيقية تواجهها البلاد؛ بدءاً من أزمة الطاقة وصولاً إلى شح المياه، واضعاً بصمة ملموسة في مسيرة التنمية.

إنّ الحفاظ على النخب لا يتحقق بمجرد زيادة الميزانيات أو القروض؛ بل يبقى النخبة في وطنه عندما يشعر بأنه عضو في فريق إدارة مستقبل البلاد، وليس مجرد قوة تنفيذية. يبقى عندما يرى فكرته تتحول سريعاً إلى مشروع وطني. إن إشراك النخب في صنع القرار، والوثوق بالشباب، وإسناد مسؤوليات حقيقية لهم بعيداً عن السجالات الجانبية، هي الأركان الأساسية لهذه الحوكمة.

إنّ الأفق النهائي لهذا المسار هو تحويل إيران إلى قوة رائدة في اقتصاد المعرفة إقليمياً. إيران التي نطمح إليها هي دولة تبني قوتها لا على أساس بيع المواد الخام والعائدات النفطية المتقلبة، بل على أساس المعرفة والابتكار والتكنولوجيا المحلية.

إنّ مستقبل إيران لا يتحدد بكمية النفط في الخزانات، بل يتوقف على سؤال واحد: هل يؤمن نظام صنع القرار فعلاً بأن العلم والتكنولوجيا هما المحرك الحقيقي للاقتدار الوطني؟ إذا ترسخ هذا الإيمان، سيتجاوز العلم حدود المعارض الموسمية ليتحول – عبر الصبر الاستراتيجي والثقة المطلقة بالشباب – إلى قوة حقيقية لحل مشكلات البلاد. هذه هي نقطة التحول من «النمو المشتت» إلى «التأثير الوطني»؛ المسار الذي بدأته الحكومة الرابعة عشرة بكل ثبات.

خلال اتصال هاتفي بين وزيري علوم البلدين

بحث سبل تطوير التعاون العلمي والجامعي بين إيران وماليزيا

الوفاق/ أجرى حسين سيمائي صراف، وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اتصالاً هاتفياً مع زمبري بن عبدالقادر، وزير التعليم العالي الماليزي، تمحور حول تطوير التعاون الجامعي، وتوسيع التفاعلات العلمية، وضرورة حماية المراكز العلمية في ظروف الحرب.

واستهل سيمائي صراف الاتصال بالإشارة إلى لقاءاته السابقة مع وزير التعليم العالي الماليزي، مؤكداً العلاقات الودية والوثيقة بين البلدين، معرباً عن ارتياحه لاستمرار المشاورات الثنائية.

وشدد وزير العلوم، خلال حديثه، على ضرورة تطوير العلاقات العلمية والأكاديمية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وماليزيا، معتبراً أن المستوى الحالي للتعاون في مجال التعليم العالي بين البلدين لا يتناسب مع ما يمتلكانه من قدرات وقواسم مشتركة، ومؤكداً أهمية توسيع التفاعلات الجامعية والبحثية والتكنولوجية.

كما أشار سيمائي صراف إلى القدرات العلمية والتكنولوجية التي تتمتع بها ماليزيا، مقترحاً توسيع التعاون الثنائي من خلال تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة ودعم المنح البحثية بين الجامعات والمراكز العلمية في البلدين.

وفي جزء آخر من الاتصال، أشار وزير العلوم إلى الهجمات التي استهدفت المراكز العلمية الإيرانية خلال العدوان الأخير، قائلاً: خلال العدوان على إيران، تعرضت مراكز بحثية ومختبرات لهجمات وحشية.

إرادة ماليزية جادة لتعزيز العلاقات مع إيران

من جانبه، أشار وزير التعليم العالي الماليزي إلى زيارته السابقة إلى طهران، معرباً عن تقديره لحفاوة الاستقبال التي لقيها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مستذكراً الانطباعات الطيبة التي تركتها تلك الزيارة.

ورحب زمبري بن عبدالقادر بتطوير التعاون الثنائي، مؤكداً أن في ماليزيا أيضاً إرادة جادة لتعزيز العلاقات العلمية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا سيما في مجال التعليم العالي، مشيراً إلى أن مشاورات وترتيبات متعددة تُجرى في هذا الصدد.

ولفت إلى صدى الإنجازات العلمية الإيرانية في الجامعات الماليزية، قائلاً: بعد اللقاء الذي جمعنا العام الماضي، وعندما عدت إلى ماليزيا، تحدثت في عدد من الجامعات عن واقع العلم والتكنولوجيا في إيران، لكي يطّلعوا على ما حققته إيران من تقدم.

وأكد وزير التعليم العالي الماليزي كذلك متابعته لهذه القضية، قائلاً: نحن على اطلاع على هذه المسألة، وقد تعرضت بعض الجامعات في إيران للقصف.

وأدان زمبري بن عبدالقادر الهجمات التي استهدفت المراكز العلمية الإيرانية، مشدداً على ضرورة صون المؤسسات العلمية وحمايتها، مؤكداً أنه بغض النظر عن أي حرب أو خلاف سياسي، يجب أن تبقى المراكز العلمية بمنأى عن الاستهداف، لافتاً إلى أن اتفاقيات جنيف شددت أيضاً على حماية هذه المؤسسات.

وفي ختام الاتصال، سأل الوزير الماليزي عن آخر تطورات الأوضاع في إيران بعد الحرب، فيما أكد سيمائي صراف أن إيران لم تكن يوماً البادئة بالحرب، وهي في المرحلة الحالية تدافع عن نفسها فحسب.